

حول الاحتيال الإلكتروني والجرائم المالية

«الوطني» ينظم ندوة توعوية لموظفي «ناقلات النفط»



جانب من الندوة التوعوية لموظفي شركة ناقلات النفط الكويتية

الخدمات والقنوات المصرفية
الرقمية. ويؤمن بنك الكويت
الوطني إيماناً راسخاً بأن
التوعية تمثل خط الدفاع الأول
في مكافحة عمليات الاحتيال،
لذلك يحرص البنك على تنظيم
برامج تثقيفية متخصصة
وجلسات توعوية بالتعاون
مع شركائه الاستراتيجيين،
لتزويد الموظفين بالمعرفة
والأدوات اللازمة للتعرف

على مخاطر الاحتيال المالي
والفصل الامن عن الخدمات
المصرفية الالكترونية، لاسيما
في ظل التطورات التكنولوجية
المستعارة وتفتيت الشبكات
التي اقترنت اساليب
اكثر تطوراً وتعقيداً في تنفيذ
عمليات الاحتيال المالي.

وتعكس هذه الندوة المصاحبة
بنك الكويت الوطني بمواصلة
نشر الثقافة المالية والوعي
الرقمي بين مختلف شرائح
المجتمع، من خلال مشاريع
وبرامج توعوية تسهم في
تعزيز الممارسات المصرفية
الامنة وترسيخ مفاهيم الحماية
من الاحتيال الالكتروني.

الإلكتروني، وتضمن مختلف الفئات من التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة وسبل التصدي لها والحد من آثارها المحتملة. كما تأتي هذه المبادرة ضمن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم التوجهات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الثقافة المالية والوعي الرقمي، مما يسهم في أهداف حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية، والهادفة إلى رفع مستوى الوعي المصرفي والمالي لدى مختلف شرائح المجتمع، وتعزيز الممارسات الإيجابية في استخدام

النفط الكويتية، التي تعكس حرص الجانبين على ترسيخ ثقافة الوعي الأمني والمالي داخل بيئة العمل، مما يعزز جاهزية الموظفين للتعامل مع التحديات المتنامية في العالم الرقمي ويسهم في بناء بيئة أكثر أماناً ومرونة في مواجهة المخاطر الإلكترونية. وأطلقا من مكانته النفطي في الكويت، يواصل بنك الكويت الوطني اتصالاته والمبادات والعلاقات الدولية المتخصصة لعماله وشركائه الاستراتيجيين، بهدف تعزيز المعرفة بأحدث مستجدات الجرائم المالية والاحتيال

في إطار جهوده المتواصلة لنشر الثقافة المصرفية وتعزيز الوعي بالأسس السببرانية، ومخاطر الاحتيال المالي، نظم بنك الكويت الوطني ندوة توعوية متخصصة موظفي شركة نقالات النفط الكويتية، استعصر خلالها أحدث أساليب الاحتيال الإلكتروني والجرائم المالية المرتبطة بالمعاملات المصرفية، وسبل الوقاية منها، وتعزيز أمن التعاملات الرقمية. واستعرضت الندوة أبرز التحديات والمخاطر التي تفرضها بيئة المعاملات الرقمية الحديثة، مع تسليط الضوء على أحدث أساليب الاحتيال المالي والهجمات الإلكترونية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات، لإرشاد تقديم مجموعة من الإجابات العلمية والوقائية التي تمكن المستخدمين من حماية بياناتهم وحساباتهم المصرفية وتعزيز أمن تعاملاتهم عبر القنوات الرقمية.

تمويل ميسر وبشروط مرنة مع نسب أرباح خاصة ومميزة

“بيت التمويل” يقدم منتج “زفافي” دعماً للشباب وتيسيراً لتكاليف الزواج



عبد العزيز السعد

في إطار حرصه على توفير المزيد من الحلول المصرفية المبتكرة التي تواكب تطلعات العملاء واحتياجات السوق، وتعرّز من توافسيته، يقدم بيت التمويل الكويتي منتج «زفافي»، والذي يعد من أفضل الحلول التمويلية الميسرة التي تقدم بشروط مرنة مع نسب أرباح خاصة ومميزة، بهدف تسهيل متطلبات الزواج وتعزيز الاستقرار الأسري.

وأكد المدير التنفيذي للمنتجات التمويلية للأفراد في بيت التمويل الكويتي، عبدالعزيز السعيد، أن تقديم منتج «زفافي» يعد نقلة نوعية في مزايا وخدمات البنك المصممة لمدائح الشباب وتلبية تطلعاتهم وتشجيعهم على الزواج وبناء أسرة، ما يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الفاء التي تشجع على الزواج، ويديم توجهات الدولة في بناء مجتمع أسري متماسك.

وأضاف: من خلال منتج «زفاني» يمكن للزوج والزوجة أو كليهما من حديتي الزواج التقدم لميل النتمويل الكويتي يطلب تمويل التهنألي احتياجاتهم بحد أقصى 25 ألف دينار على فترة 5 سنوات. وأشار السعيد إلى أن أبنت النتمويل الكويتي ستعقد عملاء منتج «زفاني» فترة سماح تصل لـ 6 أشهر من تاريخ الحصول على النتمويل بهدف استباق الأزمات، بهدف التسهيل والتخفيف على العملاء، ذلك بالإضافة إلى خدمة تأجيل الأساطات التي تتيسر للعميل كمكانة تأجيل قسط واحد خلال الأمر الذي يمنح العميل مرونة في تغيير الشهر المراد خطتي سداد له على اختلاف فترة النتمويل، حسب الاحتياجات والظروف الشخصية للعميل. وأكد السعيد أن أبنت النتمويل الكويتي يقدم عملاء منتج «زفاني» عرضاً متميزاً

وأوضح السعيد أن منتج «رفافي» يعد من أفضل منتجات التمويل الاستهلاكي المقدمة لحديثي الزواج من الرجال والسيدات من عملاء بيت التمويل الكويتي، بهدف مساعدتهم على تقويم احتياجاتهم من (الأثاث) الأجهزة الكهربائية، السيارات وغيرها من المنتجات ذات الأغراض الاستهلاكية) من خلال تمويل ميسر وبخاصة ومرتبة مع نسب أرباح خضراء ومميزة.

بالتعاون مع نخبة من الموردين في السوق المحلي، تشمل أفضل وأحدث الاحتياجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى تقديم العروض لخصومات متنوعة.

وبين السعيد أن عملاء بيت التمويل الكويتي من حديدي الزواج الراغبين في الحصول على التمويل المبسر من خلال منح "زفاني"، يمكنهم التقدم للحصول على التمويل من خلال فروع بيت التمويل الكويتي المنتشرة عبر أنحاء الكويت، كما يمكنهم التقدم بطلب التمويل عبر KFH Online.

وأشار السعيد إلى حرص بيت التمويل الكويتي على دعم الشمول المالي، وبوره الريادي في تقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية المخصصة لاختلاف الشرائح، خصوصاً الشباب، الذي يقدم لهم بيت التمويل الكويتي باقة من الخدمات والمتجات المصممة لتلائم مختلف احتياجاتهم.

وأشار السعيد إلى حرص بيت التمويل الكويتي على دعم الشمول المالي، ودوره الريادي في تقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية المتطورة لمختلف الشرائح، وخصوصا الشباب، الذي يقدم لهم بيت التمويل الكويتي باقة من الخدمات والمنتجات المصممة لتلائم مختلف احتياجاتهم.

الكويت سجلت ثاني أعلى معدل زيادة خليجياً بـ 18,2% وفقاً لتقرير المركز الإحصائي الخليجي

16,7 مليار دولار تحويلات العاملين بالكويت في 2025

بـ 2,7٪، لتصل إلى 9,5 مليارات دولار، بينما تراجع
التحويلات من البحرين بـ 4,3٪ لتصل إلى 2,5 مليار
دولار. وتشكل التحويلات من الإمارات النسبة الأكبر
من مجموع تحويلات مجلس التعاون بنسبة 38,7٪، تليها
السعودية بنسبة 36,1٪، أما بقية الدول فقد شكلت
مجتمعة نحو 25,1٪ من المجموع الخليجي. وتباينت
تحويلات العاملين إلى الخارج المحلي الإجمالي بين
دول مجلس التعاون وتصدرت الكويت نسبة تحويلات
العاملين إلى الخارج المحلي الإجمالي بـ 10,6٪،
تليها الإمارات بـ 10,1٪ ثم عمان بـ 8,7٪، تليها قطر
بـ 7,5٪ والبحرين بـ 7,5٪ والسعودية بـ 4,6٪.

أن نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي للسود "التعاون" بلغت 6,6٪ في 2025، محافظة على مستويات قريبة من متوسط السنوات الأخيرة بما يعكس نمو التحويلات بالتوازي مع استمرار توسع اقتصادات دول المجلس ونمو ناتجها المحلي الإجمالي. وعلى صعيد الدول الأعضاء في مجلس التعاون، سجلت السعودية أعلى معدل نمو في التحويلات بنسبة 26,9٪، لتصل إلى 58 مليار دولار في 2025، تليها الكويت بـ 18,2٪ لتصل إلى 16,7 مليار دولار، ثم الإمارات بـ 6,3٪ لتصل إلى 62,1 مليار دولار، ثم قطر بـ 4,7٪ لتصل إلى 11,9 مليار دولار، تلها عمان

وفي أسواق العمل الدولية، وتكتسب هذه التحولات أهمية اقتصادية عالمية لما تؤثر من دعم لخلق الأسر والتمتع بالاستهلاك والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستقبلية، ما يعزز الدور الاقتصادي الإقليمي والدولي للمجلس وأثره في ارتباطه بالانتماء العالمي. واستعرض التقرير ترتيب الدول لتحولات العاملين المرسلة، حيث جاء في أعلى المراتب 102 بلداً بنحو 161 مليار دولار، وتحتل الولايات المتحدة بـ 107 مليارات دولار وسويسرا 43 مليار دولار والمانيا بـ 27 مليار دولار وفرنسا بـ 21 مليار دولار، وتحتل الصين الإمارات بـ 62 مليار دولار والسعودية بـ 58 مليار دولار. وذكر التقرير

وفي التقرير أن إجمالي تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج خلال 2025 شهد ارتفاعاً بنسبة 13.0٪، بزيادة قدرها 19 مليار دولار ليصل إلى 161 مليار دولار. لتواصل التحويلات ارتفاعها للعام الثاني على التوالي. وأشار التقرير إلى أن الارتفاع في التحويلات يأتي في ظل استمرار استقطاب العمالة الوافدة بالتوالي مع توسع أنشطة القطاع الاقتصادي المرتبطة بمشروعات البنية الأساسية والخدمات والصناعة والقطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون. وذكر التقرير أن مجلس التعاون يعد من أبرز مصادر التحويلات المالية عالمياً ما يعكس الدور المحوري الذي يؤديه

علي إبراهيم

شهدت تحويلات العاملين في الكويت إلى الخارج ارتفاعاً لافتاً خلال 2025، لتصل إلى 16,7 مليار دولار، بزيادة 18,2% عن العام السابق، في ظل استمرار ارتفاع حجم العمالة الوافدة وتوسع الأنشطة الاقتصادية والخدمات التي تستقطب العمالة الأجنبية. وكشف تقرير تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الخارج الصادر عن المركز الإحصائي الخليجي، أن نسبة تحويلات العاملين في القطاع المحل الإجمالي، بالكوت بلغت 10,1%، وجاء

«المركز»: ثبات الأسهم الكويتية في ظل استمرار الاضطرابات التجارية



وارتفع أداء سوق الافتئان المحلي بنسبة 0,9% على أساس شهري و5,1% على أساس سنوي في أغسطس، مدفوعاً بتعافي نشاط الإقراض للبنوك والمؤسسات المالية، واستمرار نمو الافتئان المنحى للأسـر. بنسبة 0,7% شهرياً و4,7% سنوياً، والشركات بنسبة 0,4% شهرياً و6,6% سنوياً.

كما زادت ودائع الوافدين بنسبة 0,7% على أساس شهري و4,4% على أساس سنوي. وابقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند 3,50٪، مخالفاً اتجاه معظم

بنسبة 1,3٪، وعلى مستوى القطاعات، انخفض الأداء الإجمالي على قطاعي التأمين والرعاية الصحية، اللذين حققا مساهمة بلغت 11٪ و4,5٪ على التوالي خلال الشهر. كما واصل القطاع الخاص غير المالي في الكويت نموها الصافي الثاني على التوالي خلال أغسطس، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصادر عن غرفة تجارة البحرين 53,6 نقطة في يوليو، مقابل 50,8 نقطة في يوليو. مسجدا أعلى مستوى له منذ فبراير، بدعم من النمو القوي في الإنتاج والطلبات الجديدة.

أوضح المركز المالي لـ"الكويت"، في تقريره الشهري الصادر عن السوق المالية الكويتية "الكويت" في 2026، أن بورصة الكويت حافظت على أداؤها خلال سبتمبر، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً على حد من بقية الأسواق المنطقة، وجاء ذلك في ظل مناخ غير موات للمستثمرين عالمياً وأوضاعاً اقتصادية تترصد ضغطاً على رفع أسعار الفائدة، نتيجة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ أكثر من ثلاث سنوات، والارتفاع الحاد في عوائد السندات العالمية، وزيادات أسعار الفائدة التي أقرها البنك المركزي، بالتزامن مع تشدد جهود البلدان في الولايات المتحدة والإعلان واستمرار إغلاق مضيق هرمز.

وتراجع المؤشر العام
للبورصة الكويت بنسبة 1,3٪
خلال سبتمبر، فيما تراجع
مؤشر السوق الرئيسي بنسبة
1,5٪، ومؤشر السوق الأول

نظراته في دول مجلس التعاون الخليجي، مستفيدا من مرونة ربط الدينار بالمدة العامة، وعلى صعيد الجلب العامة، اصدرت الكويت قانونا للصكوك السبائية ينتج ارباح اوت الدين المتوقعة من احكام الشريعة الاسلامية ضمن اطار التورير الحكومي، ومن المتوقع أن يسهم القانون في توسيع فرص الحصول على تمويل متوافر مع الشريعة الاسلامية وتسريع تطوير سوق الدين.

وذكر «المركز» في تقريره أن الاسواق الخليجية تراجعت خلال سبتمبر، إذ انخفض مؤشر إس اند بي المرك لدول الخليج بنسبة 3,7٪، وسقط على اتهامات المستثمرين بنجمة بيئة أسعار فائدة أقل ندجة للأسواق وتضاعف التورات الجيوسياسية.

ودفع أول رفع لأسعار الفائدة

مِنْ أَكْبَرِ الْمَلَكِ

الدُّنْيَا

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة العبد الجادر الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالله خالد عبدالرحمن العبدالجادر

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آل وذويه الصبر والسلوان



طلال محمد رضا بهبهاني
نائب رئيس مجلس الإدارة